

تقييم إستجابة بنك التنمية المحلية في الجزائر لمعايير بازل III

Evaluation of the response of the Local Development Bank in Alegria to Basel III standards

أ. د. قدي عبد المجيد

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

phdkeddi@gmail.com

د. شيلي وسام¹

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 - الجزائر

wissem.chili@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر: 2021/03/03

تاريخ القبول: 2020/11/25

تاريخ الاستلام: 2018/12/26

ملخص:

نهدف من خلال هذا المقال إلى تقييم استجابة بنك التنمية المحلية لمعايير بازل (3) من خلال دراسة مدى التزامه بالنظام 01-14 في نهاية عام 2014، وانعكاس ذلك على نسب ملاءته ومردوبيته وسلامته المالية، وقد تم التوصل إلى أن بنك التنمية المحلية بدأ بتطبيق محتوى النظام 01-14 في نهاية عام 2014، وقد تم تسجيل في هذه السنة تراجع في معدل الملاءة عن الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الجزائر (9.5%)، كما قام بتكوين رأس مال حماية بنسبة 0.38%، لكن ابتداء من عام 2015 عزز بنك التنمية المحلية من أمواله الخاصة، وقد انعكس ذلك إيجابيا على معدلات الملاءة حيث تجاوز المعيار المحدد في اتفاقية بازل (3)، كذلك، ارتفعت مردودية أصوله ورأس ماله، ما يدل على التوظيف الجيد للموارد، وانخفاض نسبة القروض المتعثرة، مما انعكس إيجابيا على ربحته وعلى سلامته المالية.

الكلمات المفتاحية: إتفاقية بازل (3)، معيار كفاية رأس المال، بنك التنمية المحلية.

Abstract:

this article to assess the local development bank's response to the Basel III standards, by studying the extent of its compliance with the regulation 01-14 in the end of 2014, and its reflection on its solvency, profitability and financial soundness ratios, It was concluded that the Local Development Bank began implementing the content of regulation 01-14 at the end of 2014. In This year, a decrease in the solvency ratio was recorded compared to the minimum set by the Bank of Algeria (9.5%), It also configured a Conservation Buffer at a rate of only 0.38%, but starting from 2015 the Local Development Bank has strengthened its own funds, and this has been positively reflected in the solvency rates, as it exceeded the standard set in the Basel (3) agreement, As well The return of his assets and capital has increased, which indicates On the good employment of resources and the low percentage of bad loans, which reflected positively on its profit and its financial soundness.

Key words: Basel Convention (3), Capital Adequacy, Local Development Bank.

مقدمة:

أظهرت الأزمة المالية العالمية محدودية إتفاقية بازل (2) في احتواء مخاطر النظام وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، ذلك أنها تركز على السلامة المالية لكل بنك على حده مهمة في ذلك التشابك الموجود بين مكونات النظام المالي والصدمات الخارجية المرتبطة بالاقتصاد الكلي، وهذا ما دفع لجنة بازل إلى إعادة النظر في تلك الاتفاقية، فأصدرت في جويلية 2009 تعديلات إضافية سميت بـ "إتفاقية بازل 2.5" للتخفيف من حدة الأزمة المالية، وفي 12 سبتمبر 2010 أصدرت اللجنة إتفاقية بازل (3).

بالنسبة للجزائر تلتزم البنوك بمعايير إتفاقية بازل (1) منذ عام 1999 رغم تأخرها في عملية التطبيق، وهناك مجهودات مبذولة من قبل بنك الجزائر لتكييف مضمون إتفاقية بازل (2) وإتفاقية بازل (3) بما يتناسب وخصوصية النظام المصرفي الجزائري، ولتبيان مدى استجابة البنوك العاملة في الجزائر للمعايير الجديدة ارتأينا إلى دراسة حالة بنك عمومي من بين 6 بنوك عمومية عاملة في الجزائر وهو بنك التنمية المحلية BDL، وعرض تجربته في الالتزام بهذه المعايير وتقييم سلامته المالية في ظل هذه التوجهات.

السؤال الرئيسي:

يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة فيما يلي:

ما مدى استجابة بنك التنمية المحلية الجزائري لمعايير إتفاقية بازل (3)؟

الأسئلة الفرعية:

يندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مضمون إتفاقية بازل (3)؟
- ✓ ما هي المجهودات المبذولة من قبل السلطات الرقابية لإرساء إتفاقية بازل (3) في البنوك العاملة في الجزائر؟
- ✓ هل هناك التزام من قبل بنك التنمية المحلية بتطبيق إتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) بموجب النظام 01-14؟
- ✓ كيف أثر تطبيق النظام 01-14 على مردودية وسلامة بنك التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

- على ضوء إشكالية البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات كالتالي:
- ✓ رغم انخفاض أسعار البترول مع نهاية 2014 استطاع بنك التنمية المحلية تدعيم أموله الخاصة التنظيمية والأساسية استجابة للنظام 01-14، وتخصيص هامش للحماية بنسبة 0.38% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- ✓ هناك التزام من قبل بنك التنمية المحلية بتطبيق إتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) بموجب النظام 01-14 في نهاية عام 2014، خاصة ما تعلق بالملاءة وهامش الحماية (2.5%).
- ✓ سيؤثر تطبيق بعض محاور إتفاقية بازل (3) إيجابيا على نسبة الملاءة ومؤشر السلامة المالية z-score، وعكسيا على مردودية بنك التنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

تستقي هذه الدراسة أهميتها من التوجهات الجديدة للبنوك المركزية الدولية نحو تطبيق إتفاقية بازل (3) في بنوكها باعتبارها معايير عالمية ترمي إلى تعزيز صلابة النظام المالي في مجمله، والجزائر كباقي الدول تسعى إلى تطبيقها في بنوكها لكن بما يتلاءم والبيئة المصرفية وخصوصية القطاع المصرفي الجزائري.

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعريف بمضمون إتفاقية بازل (3)؛
- ✓ تبيان مضمون النظام 01-14 الصادر عن بنك الجزائر؛
- ✓ رصد استجابة بنك التنمية المحلية للنظام 01-14 المتضمن تطبيق إتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3)؛
- ✓ تبيان أثر تطبيق بعض محاور إتفاقية بازل (3) على مردودية وملاءة بنك التنمية المحلية وسلامته المالية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث، وفيما يلي عرض لبعضها:

- دراسة سهام بن الشيخ وبهدي عيسى (2014) بعنوان "التحديات العملية لتطوير البنوك الجزائرية وفق إتفاقية بازل"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 3، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وهدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في تطبيق إتفاقية بازل (3) وإيجاد آليات لتطوير هذه البنوك بما يمكنها من التغلب على تلك التحديات، وقد قام الباحث بدراسة واقع تنفيذ إتفاقية بازل (1) وإتفاقية بازل (2) في الجهاز المصرفي الجزائري لمعرفة مدى جاهزيته لتطبيق إتفاقية بازل (3)، واعتمدت في ذلك على أداة الاستبيان لرصد التحديات المطروحة في هذا المجال، وقد توصلت الباحثة إلى أن القطاع المصرفي الجزائري يطبق ما يناسبه من مضمون إتفاقيات بازل وبشكل متأخر عن المواعيد التي حددتها لجنة بازل، حيث يطبق إتفاقية بازل (1) والدعامة الثانية (المراجعة الرقابية) التي أقرتها إتفاقية بازل (2) وتعد البنوك غير جاهرة لتطبيق إتفاقية بازل (3)، ومن التحديات التي تواجهها البنوك تحسين جودة رأس المال والتقليل من الاعتماد على الديون في البنوك العمومية، وتغطية جميع المخاطر وتحديد أساليب متطورة لقياسها، والتحكم في القروض المتعثرة، فضلا عن الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها وتحسين مستويات إدارة المخاطر.

- دراسة مها مزهر محسن (2017) بعنوان "قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل III"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 101، الجامعة المستنصرية، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق إتفاقية بازل (3) على استقرار الجهاز المصرفي العراقي، وتتكون عينة الدراسة من ثلاثة مجموعات من البنوك: البنوك الحكومية (6) البنوك الأهلية (16)، البنوك الأجنبية (17)، وقد اعتمدت الباحثة على مقياس من مقاييس التشتت (الانحراف المعياري) لتبيان الأثر الذي أحدثته تطبيق هذه المعايير قريبا وبعدا عن النسب التي أوصت بها إتفاقية بازل (3)، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك استجابة من قبل البنوك لتطبيق هذه المعايير، وقد شكل ذلك حافزا لتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها، كما انعكس ذلك على جودة الأداء الرقابي للبنك المركزي وعزز من قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها وملاءتها أيضا، لكن لم تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار وزن المجموعات الثلاثة من البنوك في النظام المصرفي العراقي (نسبة التركيز) عند دراسة الأثر على استقرار القطاع المصرفي العراقي.

-دراسة Mohammad Alsharif & al (2016) بعنوان: "Basel III : main issues for GCC Banks" International Journal of Economics Commerce and Management, Vol. 4, Issue 11, United Kingdom, وقد هدفت الدراسة إلى تبيان مضمون إتفاقية بازل (3) وخصائص الصناعة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتأثيرات المحتملة لهذه الإتفاقية على البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تم التوصل إلى أن هذه الدول تعتمد على إنتاج النفط وتعرض لمخاطر نظامية عالية بسبب تقلبات أسعار النفط، وتتصف الصناعة المصرفية بنظام مصرفي مزدوج يحتوي على بنوك تقليدية وإسلامية، وتعتبر صناعاتها المصرفية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، كما أن هناك اختلاف في السلوكيات ما بين البنوك الخليجية بعد الإعلان عن إتفاقية بازل (3)، ففي الوقت الذي زادت فيه البنوك التقليدية من نسب رأس المال التنظيمي خفضت البنوك الإسلامية نسب رأس المال النظامي لديها.

- منهجية وأدوات الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مضمون إتفاقية بازل (3)، والنظام 14-01 الصادر عن بنك الجزائر في عام 2014، وسنركز على دراسة حالة بنك التنمية المحلية لتبيان مدى مواكبته لهذه المعايير، وتحليل تطور المؤشرات والنسب الاحترازية الخاصة بهذا البنك، وسنعتمد في ذلك على التقارير التي يصدرها على موقعه الإلكتروني.

المحور الأول: إتفاقية بازل (3)

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من طرف محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك إثر إفلاس كل من Hersstatt bank من ألمانيا وNational Bank Franklin من الولايات المتحدة الأمريكية،¹ وحاليا يصل عدد أعضائها إلى 27 عضو.

تهدف لجنة بازل إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي والمالي العالمي وتجنب حدوث الأزمات المالية والمصرفية، من خلال العمل على إصدار مجموعة من الوثائق الاستشارية والاتفاقيات كانت أولها إتفاقية بازل(1) عام 1988، حيث حددت اللجنة أول معيار دولي لكفاية رأس المال (8%) بهدف تغطية مخاطر الائتمان، ثم عدلتها في 1996 بإدراج مخاطر السوق بعد تنامي المعاملات السوقية للبنوك، وفي عام 2004 أصدرت إتفاقية بازل (2)، حيث أخذت بعين الاعتبار مخاطر التشغيل عند تحديد مستويات كفاية رأس المال في البنوك وحددت مناهج متعددة لقياسها ومناهج جديدة لقياس مخاطر الائتمان (الدعامة الأولى)، كما حرصت من خلال الدعامة الثانية على تطوير الرقابة بالتركيز على المخاطر وضمان احتفاظ البنوك بمتطلبات رأسمالية إضافية لتغطية مخاطر أخرى كمخاطر السيولة ومخاطر التركيز الائتماني، في حين دعت اللجنة البنوك من خلال الدعامة الثالثة إلى تحسين طرق الإفصاح الشفاف عن المخاطر ورأس المال وتوفير المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، وكنتيجة لما أسفرت عليه الأزمة المالية العالمية قامت اللجنة في 12 سبتمبر من عام 2010 بتعديل اتفاقيتها الثانية بإصدار إتفاقية بازل (3).

أولا: مضمون إتفاقية بازل (3)

تضمنت إتفاقية بازل (3) خمسة محاور أساسية هي:

1- تعزيز تغطية المخاطر:

شدت اللجنة على ضرورة تغطية مخاطر الجهات المقترضة التي تنشأ عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات إعادة الشراء أو الريبو، من خلال فرض رأس مال إضافي لتغطية المخاطر المذكورة وتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق، بعبارة أخرى، تم توسيع مفهوم المخاطر التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أدائه لنشاطه.²

2- دعائم الصد:

قامت لجنة بازل بإضافة فئتين من رأس المال يهدفان إلى استيعاب الخسائر خلال فترات الأزمات وهما هامش الحماية للمحافظة على رأس المال (2.5%)، والذي يتكون من عناصر الشريحة الأساسية الأولى ليمنحها قوة أكبر لمواجهة أزمة اقتصادية في المستقبل، ويهدف هذا الاحتياطي إلى ضمان احتفاظ البنوك بحد أدنى من رأس المال خلال فترات الركود الاقتصادي، أما الفئة الثانية فتتمثل في الاحتياطي المضاد للتقلبات الدورية Coussin contracyclique تتراوح نسبته بين 0% و 2.5% وهو مكمل لهامش الحماية، ويتم تكوينه في فترات النمو واستخدامه في فترات الأزمات وحسب ما تقرره الجهة الرقابية للبلد، ويتكون هذا الاحتياطي من رأس مال الشريحة الأولى، كذلك، تضمنت الاتفاقية تكوين هامش الخطر النظامي (رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر النظامية) coussin Risk Systemique خاص بالبنوك التي تعتبر نظامية؛ أي البنوك الكبيرة التي يمكن أن يؤدي انهيارها إلى انهيار النظام المصرفي ككل.³

3- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي:

قامت لجنة بازل بتعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات مالية أكثر استقراراً، وقد تم تقسيمها إلى: الشريحة الأولى للأسهم العادية Common Equity Tier1 تتكون بصفة أساسية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، والشريحة الأولى الإضافية Additional Tier1، والشريحة الثانية Tier 2، أما الشريحة الثالثة فتم إلغاؤها،⁴ كذلك، تم تحسين نوعية وجودة وشفافية رأس المال من خلال توسيع دائرة متطلبات رأس المال التي تتكون من حقوق المساهمين وتلك القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، وعلى هذا الأساس قامت اللجنة بتعديل الحدود الدنيا لنسب الملاءة وفق إتفاقية بازل (3)، حيث رفعت الحد الأدنى لحقوق الملكية من 2% وفق إتفاقية بازل (2) إلى 4.5% وفق إتفاقية بازل (3)، والحد الأدنى للشريحة الأولى من 4% إلى 6%، ليرتفع الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي من 8% إلى 10.5% بعد إضافة رأس مال الحماية (2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر) (أنظر الجدول رقم 1).

الجدول رقم 1: متطلبات رأس المال والاحتياطيات وفق إتفاقية بازل (3)

الوحدة: %

البيان	حقوق الملكية للأسهم العادية (بعد الاقتطاعات)	الشريحة الأولى من رأس المال	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.5	6	8
احتياطي الحفاظ (رأس مال الحماية)	2.5		
الحد الأدنى + رأس مال الحماية	7	8.5	10.5
رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية	2.5-0		
إتفاقية بازل (2)	2	4	8

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Basel III A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, BIS, 2011, p 64.

4- الرافعة المالية:

أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة للرافعة المالية بهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وتحسب بقسمة رأس المال من الشريحة الأولى إلى إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3%⁵ ويتم تطبيقها وفق الجدول الزمني التالي:⁶

✓ بدأت فترة المراقبة الإشرافية في الأول من جانفي 2011، يتم التركيز فيها على تطوير نماذج لمتابعة، بطريقة متناسقة، العناصر التي تدخل في تعريف الرافعة المالية والنسبة الناتجة عنها؛

✓ تبدأ فترة التشغيل الموازية في الأول من جانفي 2013 وتستمر حتى الأول من جانفي 2017، خلال هذه الفترة يتم الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية ومكوناتها، بما في ذلك سلوكها بالنسبة إلى المتطلبات المسندة إلى المخاطر، وتبدأ عملية الإفصاحات عن النسبة على مستوى البنوك في الأول من جانفي 2015، وتقوم اللجنة عن كتب بمراقبة هذه العملية.

5- تحسين مستويات إدارة مخاطر السيولة:

وضعت لجنة بازل نسبتي معياريتين للسيولة هما:

1-5 نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) stable funding Ratio: لقياس السيولة الهيكلية أو البنوية في المدى المتوسط والطويل (أكثر من سنة) ويهدف توفير للبنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته، قامت لجنة بازل بوضع نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:⁷

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) = موجودات التمويل المستقر / مطلوب التمويل المستقر $\leq 100\%$

2-5 نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio: تهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يلي ذاتيا احتياجات السيولة بضمان وجود أصول سائلة ذات جودة عالية تمكنه من الصمود لمدة 30 يوم في حالة حدوث أي أزمة محتملة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:⁸

نسبة تغطية السيولة (LCR) = الأصول السائلة عالية الجودة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم $\leq 100\%$

فيما يخص تطبيق هذين النسبتين، فتبدأ فترة المراقبة في عام 2011 على أن يتم إدراج المعيار الأدنى لنسبة التمويل المستقر في الأول من جانفي 2018، في حين يتم إدراج المعيار الأدنى لنسبة تغطية السيولة في 1 جانفي 2015،⁹ ولكن بصفة تدريجية تبدأ بنسبة 60% وترتفع سنويا بنسب متساوية (10%) لتصل إلى 100% في 1 جانفي 2019.

ثانيا: ترتيبات تطبيق إتفاقية بازل (3):

وضعت لجنة بازل ترتيبات انتقالية لتطبيق إتفاقية بازل (3) في البنوك (أنظر الجدول رقم 2)، حيث يتم الانتقال إلى المتطلبات الجديدة بطريقة تدريجية ابتداء من عام 2013 إلى غاية عام 2019*، أين يتوجب على البنوك الالتزام بحد أدنى لحقوق الملكية للأسهم العادية نسبته 4.5% وحد أدنى للملاءة (10.5%)، ولكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة عليها رفع رؤوس أموالها عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب، أو احتجاز الأرباح، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل.

الجدول رقم 2: الترتيبات الانتقالية للتطبيق الكامل لإتفاقية بازل (3) في البنوك

الوحدة: %

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لحقوق الملكية	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
احتياطي الحفاظ				0.625	1.25	1.875	2.5
الحد الأدنى لحقوق الملكية + احتياطي الحفاظ	3.5	4	4.5	5.125	6.75	6.375	7
الحد الأدنى لرأس المال الأساسي	4.5	5.5	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + احتياطي الحفاظ	8.0	8.0	8.0	8.625	9.25	9.875	10.5

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, BIS, 2010, p 69.

المحور الثاني: تعليمات بنك الجزائر لإرساء إتفاقية بازل (2) وبازل (3) في البنوك

أولاً: الملاءة:

في 29 نوفمبر 1974 أصدر بنك الجزائر التعليمات رقم 94-74 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية حيث طلب من البنوك أن تتجاوز نسبة رأس مالها إلى أصولها المرجحة بمخاطر الائتمان نسبة 8% مع نهاية ديسمبر 1999، وبعد إصدار اللجنة الدائمة الثلاثة لإتفاقية بازل (2) في عام 2004 ظهرت محاولات لمسايرة هذه الاتفاقية، حيث تبين من خلال مسح في شكل استبيان حول تطبيق اتفاقية بازل (2) في بنوك الدول العربية، قامت بنشره اللجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد العربي في عام 2005، أن هناك نية وتوجه آنذاك من قبل بنك الجزائر نحو تطبيق إتفاقية بازل (2) في البنوك، حيث تم تنفيذ ما نسبته 35% إلى 50% من مضمون الدعامات الثانية وأن هناك 10 بنوك ستلتزم بذلك مستقبلاً، لكن لم يتم تحديد آنذاك تاريخ التنفيذ بدقة.

وبعد الأزمة المالية العالمية قام بنك الجزائر في 23 ديسمبر 2008 بإصدار التعليمات رقم 08-04، والتي تقضي برفع رأس مال البنوك من 2.5 مليار دج إلى 10 ملايين دج، والمؤسسات المالية من 500 مليون إلى 3.5 مليار دج مليون، وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والحفاظ على سلامتها، ويعتبر هذا الإجراء كخطوة أولية للتوجه نحو اعتماد معايير إتفاقية بازل (2) في البنوك، وفي عام 2014 قام بنك الجزائر بإلغاء التعليمات رقم 97-74 واستبدالها بالنظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، ومن أهم ما جاءت به هذا النظام نذكر:¹⁰

- ✓ التزام البنوك وفقاً للمادة 2 من هذا النظام بصفة مستمرة وعلى أساس فردي أو مجمع بمعامل أدنى للملاءة نسبته 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى؛
- ✓ يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل؛

✓ يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5%^{**} من مخاطرها المرجحة زيادة على التغطية المنصوص عليها في المادة (2) أعلاه؛

✓ يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية معايير تفوق تلك المحددة أعلاه.

وعليه، ارتفعت معدلات ملاءة القطاع المصرفي الجزائري من 15.8% في نهاية عام 2014 إلى 19% في نهاية عام 2018، وكذلك معدل رأس المال الأساسي من 13.2% إلى 15% على التوالي، وذلك بعد التراجع الذي شهدته هذه المعدلات خلال الفترة (2009-2013)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 3: تطور معدلات الملاءة ورأس المال الأساسي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2018)

الوحدة: %

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الملاءة الإجمالية	26.2	23.6	23.8	23.6	21.5	15.8	18.4	18.8	19.4	19
نسبة رأس المال الأساسي tier1	19.1	17.7	17	17.5	15.5	13.2	15.8	16.2	15	15

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي.

ثانيا: تركيز المخاطر

لغرض تجنب تركيز المخاطر على مدين واحد أو مجموعة من المدينين، قام بنك الجزائر بإصدار النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات بحث فيه البنوك والمؤسسات المالية على الالتزام بالنسبتين التاليتين:¹¹

✓ مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية على نفس المستفيد إلى الأموال الخاصة القانونية أقل أو يساوي 25%؛

✓ مجموع المخاطر الكبرى بالنسبة لنفس المستفيد (أي مجموع المخاطر التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية على نفس المستفيد جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10% من الأموال الخاصة القاعدية) لا تتجاوز 8 أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القاعدة.

ثالثا: إدارة مخاطر السيولة:

إدراكا لأهمية مخاطر السيولة خاصة بعد إصدار اتفاقية بازل (3)، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتعريف وقياس وتسيير ومراقبة خطر السيولة، حيث فرض على البنوك معامل أدنى للسيولة يساوي 100%، وأتبع ذلك بالتعليمية رقم 03-2011 المؤرخة في 20 سبتمبر 2011 لتحديد كيفية حساب معامل السيولة.

رابعا: اختبارات الضغط المصرفية :

يعود استخدام اختبارات الضغط المصرفية إلى عام 1999، حيث تم اعتمادها من قبل صندوق النقد الدولي لدراسة التأثيرات المحتملة للأحداث السلبية على النظام المالي، ليقوم بعد ذلك بإدراجها في برنامج تقييم القطاع المالي بهدف تحفيز الدول على استخدامها،¹² وقد عرفت لجنة بازل اختبارات الضغط المصرفية بأنها " أداة مهمة لإدارة المخاطر تستخدم من قبل البنوك كجزء من إدارة

مخاطرها الداخلية، حيث تنبه إدارة البنك من النتائج السلبية غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، كما تزوده بمقدار رأس المال اللازم لامتناع الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة".¹³

وفي إطار تعزيز سياسة الاحتراز الكلي قام بنك الجزائر منذ عام 2009 بإجراء اختبارات الضغط لتقييم قدرة القطاع المصرفي على المقاومة باستخدام منهجية طورها صندوق النقد الدولي، وابتداء من سبتمبر 2012 باشر بنك الجزائر بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي في مشروع يتضمن منهجية جديدة لاختبارات الضغوط المصرفية، وفي عام 2014 باشر كل من فريقي العمل المكلفين بمشروع اختبارات الضغط ونظام التنقيط المصرفي وبدعم من خبراء البنك الدولي العمل على التنسيق بين هذين المشروعين لبلوغ الأهداف المرجوة، ليتم في عام 2016 إجراء أول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وذلك بهدف تقييم سيولة وملاءة البنوك والمؤسسات المالية، ويطبق البنك المركزي هذه الاختبارات على البنوك مرتين في السنة.

المحور الثالث: تطبيق بنك التنمية المحلية لإتفاقية بازل (3):

سنقوم بتقييم استجابة بنك التنمية المحلية لتطبيق المعايير الاحترازية التي تضمنتها إتفاقية بازل (3)، من خلال تقييم استجابته لتطبيق مضمون النظام 01-14 المتضمن إتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) ابتداء من نهاية عام 2014.

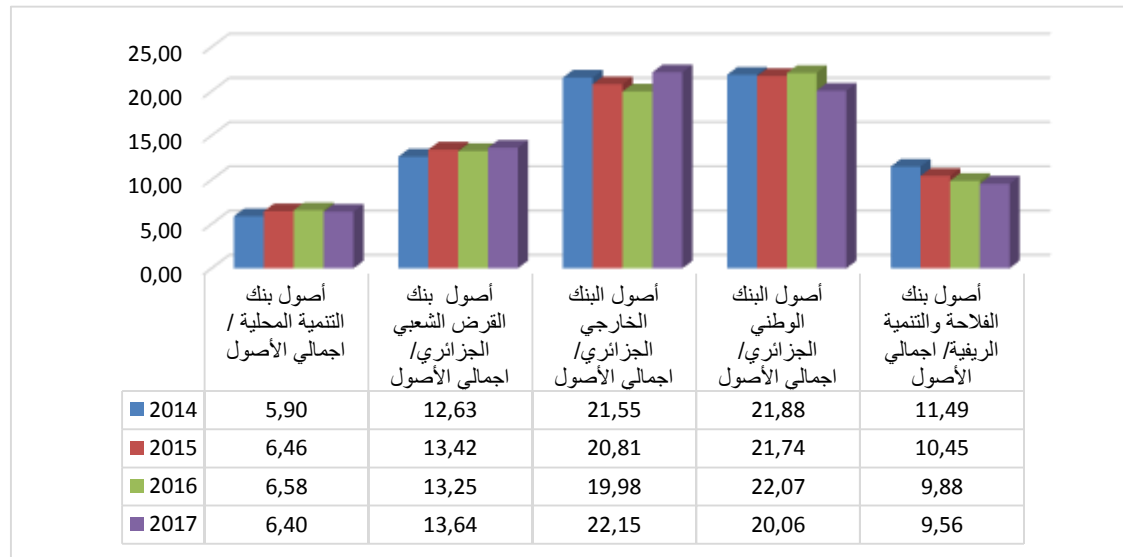
أولاً: التعريف ببنك التنمية المحلية ونشاطه:

بنك التنمية المحلية BDL بنك عمومي تم تأسيسه في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85 برأس مال قدره 500 مليون دج،¹⁴ وفي نهاية عام 2018 بلغ رأس ماله 36.8 مليار دج، ويهدف بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار، من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات والمشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANSEJ، CNAC، ANGEM، فضلا عن تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد، وتمويل المشاريع السكنية، وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية والأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.

فيما يخص درجة تمركز موجودات بنك التنمية المحلية ضمن النظام المصرفي الجزائري، فنلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أن نسبة أصوله إلى إجمالي أصول النظام المصرفي بلغت 6.40% في نهاية عام 2017 مقابل 5.90% في عام 2014، ويحتل بنك التنمية المحلية في عام 2017 المرتبة الخامسة من حيث حجم الموجودات بعد البنك الخارجي الجزائري وبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية على التوالي، كما نلاحظ تمركز كبير لموجودات البنك الخارجي الجزائري وبنك الوطني الجزائري في النظام ككل مما يعني أن أي مشكل قد يطرأ في أحدهما قد يؤثر سلبا على النظام ككل.

الشكل رقم 1: نسبة تمرکز موجودات بنك التنمية المحلية في النظام المصرفي مقارنة مع بعض البنوك العمومية خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: %



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك التالية: BDL، BNA، BEA، BADR، CPA والنشرة الإحصائية للثلاثي الأول 2019 الصادرة عن بنك الجزائر.

يملك بنك التنمية المحلية شبكة مكونة من 153 وكالة في نهاية عام 2017 (منها 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية و6 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن ووكالتين ملحقيتين)،¹⁵ مقابل 150 وكالة في 2014 منتشرة على مستوى التراب الوطني (145 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية و5 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن)،¹⁶ من جهة أخرى، بلغ عدد الحسابات المفتوحة في بنك التنمية المحلية 1541951 حساب في نهاية عام 2016 (منها 475360 حساب بالعملة الأجنبية) مقارنة مع 1370023 حساب في نهاية عام 2014 (منها 427129 حساب بالعملة الأجنبية)،¹⁷ مما يعني ارتفاع في عدد الحسابات المفتوحة بالعملة المحلية والأجنبية بنسبة 12.55% بين عامي 2014 و2016 على التوالي، وفيما يلي جدول يبين مؤشرات نشاط بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم 4: أهم المؤشرات الأساسية لنشاط بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليون دج

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	معدل التغير (%) 2018/2017
رأس المال الاجتماعي	15800	36800	36800	36800	36800	0%
الميزانية	706240.14	808202.85	846925.77	902281.82	1048881.25	16.25%
التزامات خارج الميزانية	111146.78	125070.74	125874.15	251999.51	348 868,40	38.44%
إجمالي ودائع الزبائن	580900	651166	697990	717603	874079	21.80%
القروض	510071	571760	648460	752151	826604	9.9%
نتيجة الدورة الصافية	1779	6990	16751	13802	16310	18.17%

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك التنمية المحلية للسنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ ارتفاع تدريجي في إجمالي أصول بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018)، وكذلك الالتزامات خارج الميزانية التي نمت بمعدلات مرتفعة في نهاية عامي 2017 و2018 (100.19% و38.44% على التوالي) مقارنة بالسنوات السابقة، كما نلاحظ ارتفاع تدريجي في جمع وتحصيل الموارد المالية؛ وذلك من 580990 مليون دج في نهاية عام 2014 إلى 874079 مليون دج في نهاية عام 2018، ونفس الشيء بالنسبة لإجمالي القروض حيث ارتفعت من 510071 مليون دج إلى 826604 مليون دج، وقد بلغ معدل نمو الودائع والقروض في نهاية عام 2018 ما نسبته 21.80% و9.9% على التوالي، كذلك، تم تحقيق نتيجة إجمالية تصل إلى 16310 مليون دج في نهاية عام 2018 مقابل 1779 مليون دج في نهاية عام 2014، حيث حقق بنك التنمية المحلية أرباح بمعدلات متزايدة (ما عدى عام 2017 أين تراجعت الأرباح إلى 13802 مليون دج)، ويمكن إرجاع تلك النتائج الإيجابية إلى ارتفاع موجوداته ونشاطه، ونشير أنه في عام 2017 تم إدخال حيز الخدمة النظام المعلوماتي الجديد "النصر" والذي ساعد البنك على تطوير نوعية خدماته وتنويع منتجاته لتلبية متطلبات الزبائن، وبذلك يكون بنك التنمية المحلية قد حقق نجاحا كبيرا من حيث تطور الأرباح ونوعية الخدمات مقارنة بالأهداف المسطرة.

ثانيا: تطور النسب الاحترازية لبنك التنمية المحلية

الجدول الموالي يبين تطور أهم النسب الاحترازية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018)، وتعتبر هذه النسب من بين أهم المؤشرات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في تقييم سلامة الأنظمة المصرفية.

الجدول رقم 5: تطور النسب الاحترازية ونسب التسيير لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: %

النسبة	2018	2017	2016	2015	2014
نسبة الملاءة (المعيار $9.5\% \leq$ ابتداء من 2014)	12.43	12.56	14.26	12.84	8.37
نسبة رأس المال الأساسي (المعيار $7\% \leq$)	10.04	10	11.39	9.65	5.49
نسبة السيولة (المعيار $100\% \leq$)	86	60	98	122	113
نسبة رأس المال / الموارد الدائمة (60%)	67	61	64	66	58.5
المردودية الاقتصادية (النتيجة الصافية / إجمالي الأصول) ROA	1.6	1.53	1.97	0.86	0.25
المردودية المالية (النتيجة الصافية / إجمالي رأس المال) ROE	15	14.3	17.9	9.7	4.4

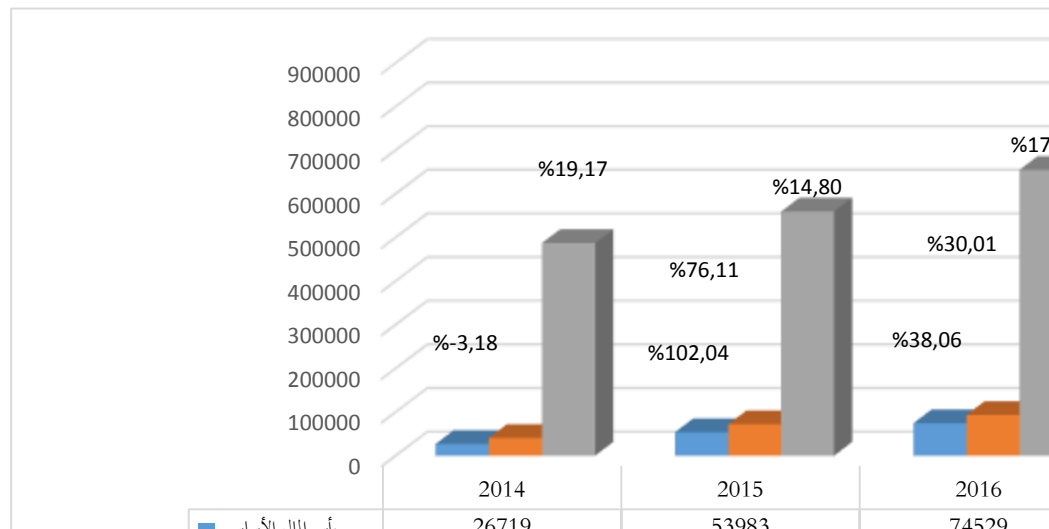
المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك التنمية المحلية للسنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

من خلال الجدول رقم 5 نلاحظ بأن نسبي الملاءة والأموال الخاصة الأساسية Tier1 لبنك التنمية المحلية بلغت 8.38% و5.49% على التوالي في عام 2014، وهي أقل من الحدود الدنيا التي حددها بنك الجزائر (9.5% و7% على التوالي) ولجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة (10.5%، 6%)، ويمكن تفسير هذا التراجع بإدخال، إلى جانب مخاطر الائتمان، كل من مخاطر السوق والتشغيل في حساب معدل كفاية رأس المال بما يتوافق ومضمون إتفاقية بازل (2) والنظام 14-01، الأمر الذي جعل الأصول المرجحة بالمخاطر تنمو في عام 2014 بمعدل 19.17% في الوقت الذي تراجع فيه رأس المال التنظيمي بمعدل -3.18% وذلك مقارنة بعام 2013 (أنظر الشكل رقم 2)، لكن بعد عام من البدء في تطبيق النظام 14-01 ارتفعت نسبة الملاءة إلى 12.84% ثم إلى 14.26% في نهاية عامي 2015 و2016 على التوالي، نتيجة ارتفاع رأس المال التنظيمي لبنك التنمية المحلية بمعدل أكبر من معدل الارتفاع في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، كذلك، ارتفعت نسبة رأس المال الأساسي Tier1 إلى 9.65% و11.39% في هذين العامين على التوالي،

نتيجة ارتفاع رأس المال الأساسي بمعدل 102.04% و 38.06% في نهاية عامي 2015 و 2016 على التوالي وهي أكبر من معدلات النمو في الأصول المرجحة بالمخاطر المسجلة في هذين العامين (14.80% و 17.06% على التوالي)؛ حيث تم في عام 2015 رفع رأس المال الاجتماعي لبنك التنمية المحلية بمعدل 132.91%، وتم تسجيل نمو كبير في أرباح البنك في عامي 2015 و 2016، أما في نهاية عام 2017 انخفضت نسبة الملاءة إلى 12.56% ونسبة رأس المال الأساسي Tier1 إلى 10% لكن تبقى كلا النسبتين أكبر من النسب المحددة من قبل بنك الجزائر ولجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من معدل نمو رأس المال التنظيمي (3.34%) ومعدل نمو رأس المال الأساسي (3.07%) بمعدل أقل من معدل النمو في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، كذلك، في نهاية عام 2018 انخفض معدل الملاءة بشكل طفيف وتم تسجيل نوع من الاستقرار في معدل الأموال الخاصة الأساسية نتيجة تدعيم مستويات رأس المال الأساسي والتي نمت بمعدل (14.24%) أكبر من معدل النمو في الأصول المرجحة بالمخاطر (13.79%) الأمر الذي دعم مستويات رأس المال التنظيمي، وعلى العموم، تبقى معدلات الملاءة ورأس المال الأساسي Tier1 في نهاية عامي 2017 و 2018 تتجاوز الحدود الدنيا المحدد من قبل بنك الجزائر (9.5%، 7% على التوالي) وفي إتفاقية بازل 3 (10.5%، و 6%).

الشكل رقم 2: تطور حجم الأصول المرجحة بالمخاطر ورأس المال الأساسي والتنظيمي خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعدادنا الاعتماد على تقارير بنك التنمية المحلية للأعوام 2014، 2015، 2016 و 2017 و 2018.

بالنسبة لمعدلات السيولة فنلاحظ من خلال الجدول رقم 5 ارتفاع هذه النسبة من 113% في نهاية عام 2014 إلى 122% في نهاية عام 2015 وهي أكبر من النسبة المعيارية 100%، ثم انخفضت حتى نهاية عام 2017 إلى 60%، في ظل تراجع معدل نمو الموارد البنكية (7.19% و 2.81% في نهاية عامي 2016 و 2017 على التوالي)، ونشير هنا أن هذه النسبة محسوبة وفق النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ومراقبة خطر السيولة.

أما فيما يخص مردودية بنك التنمية المحلية فنلاحظ من خلال الجدول رقم 5 ارتفاع معدل المردودية الاقتصادية من 0.25% في نهاية عام 2014 إلى 0.86% في نهاية عام 2015 لكنها تبقى أقل من الحد الأدنى المعياري 1%، ثم ارتفعت في نهاية عام 2016 إلى 1.97% وتراجعت في نهاية عام 2017 إلى 1.53% لتعاود الارتفاع في نهاية عام 2018 إلى 1.6%، وعليه، يتضح أن معدلات المردودية الاقتصادية قد تجاوزت الحد الأدنى المعياري 1% خلال الفترة (2016-2017)، ويمكن تفسير هذه النتائج بزيادة الأرباح

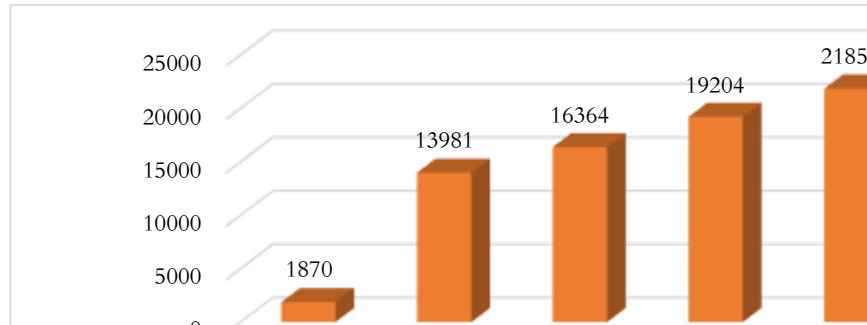
الصافية بمعدل أكبر من معدل زيادة الموجودات في عامي 2016 و 2018، وتسجيل معدلات نمو سالبة في الأرباح في نهاية عام 2017 (17.6%)، وقد أخذت معدلات المردودية المالية نفس المنحنى خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 4.4% في نهاية عام 2014 إلى 9.7% في نهاية عام 2015 وهي أقل من الحد الأدنى المعياري 12%، ثم ارتفعت في نهاية عام 2016 إلى 17.9% وتراجعت في نهاية عام 2017 إلى 14.3% لتعاود الارتفاع في نهاية عام 2018 إلى 17.9%، وعليه، يتضح أن معدلات المردودية المالية قد تجاوزت الحد الأدنى المعياري 12% خلال الفترة (2016-2017)،

ثالثا: تكوين بنك التنمية المحلية لهامش الحماية

بهدف تطبيق النظام 14-01 قام بنك التنمية المحلية بتكوين هامش حماية بقيمته 1870 مليون دج (أنظر الشكل رقم 3) ما يمثل 0.38% من الأصول المرجحة بالمخاطر في نهاية عام 2014، وهي أقل من النسبة المحددة من قبل بنك الجزائر ولجنة بازل (2.5%)، لكن خلال الفترة (2015-2018) تم رفع هامش الحماية من 13891 مليون دج إلى 21852 مليون دج وهو ما يمثل 2.5% من قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر خلال هذه الفترة.

الشكل رقم 3: تطور قيمة هامش الحماية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليون دج

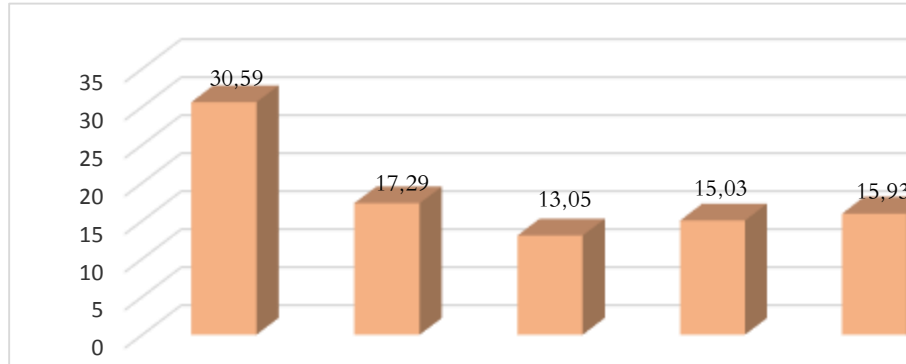


المصدر: من إعدادنا الاعتماد على تقارير بنك التنمية المحلية للأعوام 2014، 2015، 2016 و 2017 و 2018.

رابعا: الرافعة المالية

فيما يتعلق بمستويات الرافعة المالية، فعمدنا إلى حسابها وفق إتفاقية بازل (3) أي بقسمة إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية إلى رأس المال الأساسي لبنك التنمية المحلية وأدرجنا النتائج في الشكل رقم 4، ونلاحظ من خلال هذا الشكل انخفاض نسبة الرافعة المالية بشكل تدريجي من 30.59 مرة في نهاية عام 2014 إلى 13.05 مرة في نهاية عام 2016، ويمكن ارجاع ذلك إلى نمو رأس المال الأساسي (102.04% و 38.06% في عامي 2015 و 2016 على التوالي) بمعدل أكبر من معدل نمو الأصول داخل وخارج الميزانية (14.18% و 4.24% في عامي 2015 و 2016 على التوالي)، وذلك في ظل توجه بنك التنمية المحلية نحو تدعيم أمواله الخاصة الأساسية تطبيقا للنظام 14-01، فضلا عن تسجيله لتراجع في معدل نمو الودائع (12.10% و 7.19% في عامي 2015 و 2016 على التوالي)، أما في نهاية عامي 2017 و 2018 فارتفعت الرافعة المالية إلى 15.03 مرة و 15.93 مرة على التوالي، وهي مستويات تبقى أقل من الحد الأقصى الذي تضمنته إتفاقية بازل 3 (33.33 مرة)، ويمكن ارجاع ذلك إلى نمو الأصول داخل وخارج الميزانية (18.66% و 21.09% في عامي 2017 و 2018 على التوالي)، بمعدل أكبر من معدل نمو رأس المال الأساسي (3.07% و 14.24% في عامي 2017 و 2018 على التوالي).

الشكل رقم 4: مستويات الرافعة المالية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018)



المصدر: من إعدادنا الاعتماد على بيانات الجدول رقم 4 والشكل رقم 2.

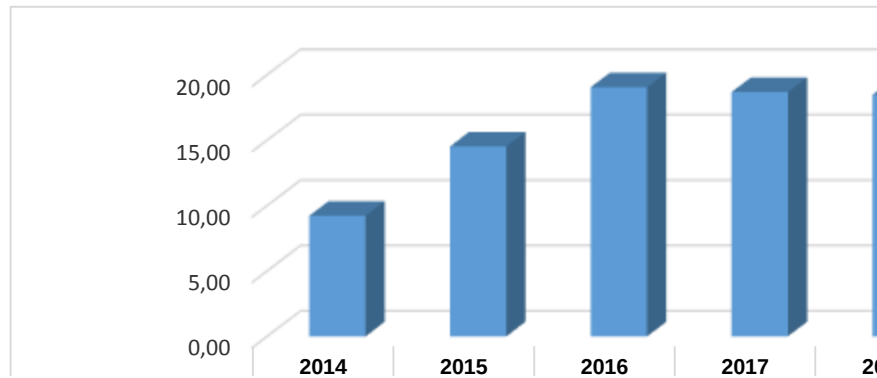
خامسا: مؤشر Z-score لبنك التنمية المحلية

لتقييم السلامة المالية لبنك التنمية المحلية قبل وبعد تطبيق النظام 01-14 اعتمدنا على مؤشر Z-score، حيث يعتبر من أكثر الطرق استعمالا لقياس السلامة المالية للبنوك على المستوى الفردي، وهو يركز على مخاطر عدم الملاءة أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس ماله والاحتياطات ويرتبط بالعائد على رأس المال، وتدل القيمة المرتفعة لمؤشر Z-score على أن البنك أقل احتماليه للتعرض لخطر الفشل والإعسار المالي والعكس صحيح، وبحسب هذا المؤشر يجمع معدل العائد على الأصول ROA مع معدل حقوق الملكية/إجمالي الأصول (E/A)، ثم يتم قسمة النتيجة على الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول خلال الفترة المعنية (N)، كما في المعادلة التالية:¹⁸

$$Z\text{-score} = (ROA + E/A) / \sigma(ROA)$$

الشكل أدناه يبين تطور مؤشر Z-score لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018)، والملاحظ ارتفاع قيمة هذا المؤشر من 9.22 في نهاية عام 2014 إلى 19.05 في نهاية عام 2016، ثم تراجع قليلا في نهاية عامي 2017 و2018 إلى 18.69 و18.48 على التوالي، متأثرا بالتطورات في معدلات نمو حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول، وعموما، هناك تحسن في مستويات السلامة المالية لبنك التنمية المحلية بعد تطبيقه لمحتوى النظام 01-14 في عام 2018 مقارنة بعام 2014.

الشكل رقم 5: تطور مؤشر z-score لبنك التنمية المحلية خلال الفترة (2014-2018)



المصدر: من إعدادنا الاعتماد على تقارير بنك التنمية المحلية للأعوام 2014، 2015، 2016، 2017،

2018، وقاعدة بيانات fitch connect.

خاتمة:

لم تتأثر البنوك الجزائرية بالأزمة المالية العالمية لاقتصارها على تمويل الاقتصاد الوطني وعدم ارتباط هذا الأخير بالأنظمة المالية العالمية، كما أنها لا تملك فروع في الخارج، وتعتبر عملية تطبيق معايير لجنة بازل فرصة لها لتطوير مستويات إدارة المخاطر والرقابة والإفصاح، فضلا عن تدعيم سياسة الاحتراز الكلي للبنك المركزي في الرقابة على خطر النظام، وحماية البنوك العاملة في الجزائر خاصة العمومية منها من مخاطر الأزمات في ظل تأثرها بالدروة الاقتصادية المرتبطة بالتقلبات في العوائد النفطية، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- تتضمن اتفاقية بازل (3) خمسة محاور أساسية تعتبر مكملة لاتفاقية بازل (2)، حيث تم تعزيز مستويات الأموال الخاصة الأساسية على حساب الأموال الخاصة المساندة، وإدراج نسب معيارية خاصة بالسيولة والرافعة المالية، ورفع الحد الأدنى للملاءة إلى 10.5%، فضلا عن تخصيص هامش للحفاظ على رأس المال نسبته 2.5% وآخر يتعلق بالتقلبات الدورية (0-2.5%)، ورأس مال إضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية.

- في عام 2015 بدأت البنوك العاملة في الجزائر بتطبيق إتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) وفقا للنظام 01-14 والمتمثلة في رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، وتعزيز جودة الأصول بالرفع من نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي رأس المال التنظيمي، وتطبيق اختبارات الضغط المصرفية الخاصة بالسيولة والملاءة مرتين في السنة.

- يفصح بنك التنمية المحلية عبر موقعه الإلكتروني عن المؤشرات المالية الاحترازية الخاصة بالملاءة ونسبة الأموال الخاصة الأساسية والسيولة وهذه خطوة إيجابية في تطبيق الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل 2 (انضباط السوق).

- بدأ بنك التنمية المحلية بتطبيق محتوى النظام 01-14 في نهاية عام 2014، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل الملاءة في عام 2014 عن الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الجزائر (9.5%) والمقرر من قبل لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة (10.5%)، وذلك بسبب ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر، لكن ابتداء من عام 2015 عزز بنك التنمية المحلية من أمواله الخاصة الأساسية والتنظيمية مما ساهم في ارتفاع نسبة الملاءة إلى 12.43% في نهاية عام 2018 مقارنة بـ 8.37% في نهاية عام 2014، الأمر الذي يثبت استجابة هذا البنك لتطبيق محتوى النظام 01-14، وقدرته على تسيير عملياته بفضل تعزيز قاعدته المالية وتطوير إدارة المخاطر وتعزيز محفظة القروض.

- قام بنك التنمية المحلية في نهاية عام 2014 بتكوين رأس مال حماية بنسبة 0.38% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وهو أقل من النسبة التي حددتها لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة، لكن ابتداء من عام 2015 رفع النسبة إلى 2.5%، الأمر الذي يعكس استجابة بنك التنمية المحلية لتطبيق محتوى النظام 01-14.

- ارتفاع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية لبنك التنمية المحلية في نهاية 2018 مقارنة مع نهاية عام 2014، رغم تزامن ذلك مع تطبيق إتفاقية بازل (2) وبعض محاور إتفاقية بازل (3) وفق ما جاء به النظام 01-14، ويرجع ذلك إلى حسن توظيف البنك لموارده وتحسن جودة أصوله مما انعكس إيجابيا على النتيجة الصافية.

- لا تتجاوز مستويات الرافعة المالية لبنك التنمية المحلية والمحسوبة وفق إتفاقية بازل (3) الحد الأقصى 33.33 مرة .
- هناك تحسن في مؤشر السلامة المالية Z-score لبنك التنمية المحلية في نهاية عام 2018 مقارنة بنهاية عام 2014، بسبب التوجه نحو تطبيق النظام 01-14.

التوصيات:

- وضع خطة عمل لتنفيذ ما يناسب البيئة المصرفية الجزائرية من مضمون إتفاقية بازل (3)، من خلال تحديد مراحل انتقالية يتم فيها تطبيق المعايير المستهدفة بالتدريج، وتخصيص الموارد المالية الكافية وتكوين المورد البشري خاصة في مجال قياس وإدارة المخاطر، ومحاولة الاستفادة من خبرات الدول في هذا المجال.

- القيام بدراسات الأثر الكمي لأي معيار من معايير إتفاقية بازل (3) من طرف بنك الجزائر قبل إلزام البنوك الجزائرية بتنفيذه بشكل نهائي، وإعداد إجراءات تصحيحية لأي انحرافات قد تحدث أثناء التنفيذ.
- تنوع مصادر التمويل وأصول البنوك التجارية من خلال تفعيل سوق رأس المال في الجزائر، وإنشاء فروع للبنوك الجزائرية في الخارج.
- تدعيم الإفصاح المالي عن البيانات المالية للبنوك منفردة بشكل دوري خاصة ما تعلق بمؤشرات الصلابة المالية، ويكون ذلك من خلال التقارير الربع سنوية، والنصف سنوية، والسنوية التي تصدرها البنوك أو بنك الجزائر، فضلا عن مستويات إدارة المخاطر والرقابة على هذه الأخيرة والحوكمة؛
- تكثيف التعاون بين بنك الجزائر والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية واللجنة المصرفية في متابعة عملية تنفيذ إتفاقية بازل (3) لرصد التحديات والمشاكل التي تواجه البنوك عند البدء في عملية التطبيق، وبالتالي الاستجابة لهذه التحديات بإصدار تعليمات تنظيمية مكاملة من أجل السير الحسن لعملية التنفيذ.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العملة واقتصاديات البنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص 80-81.

² سليمان ناصر، التسيير البنكي، إدارة البنوك، (الأردن: دار معتر للنشر والتوزيع، 2019)، ص 95.

³ بركات سارة، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع عشر جامعة بسكرة، جوان 2015، ص 103.

⁴ رنا هاني منصور، محمد سليم وهبه، بازل (3) والملاءة 2 تحد جديد للقطاع المصرفي، (بيروت: دار بيولان للطباعة والنشر، 2014) ص 44.

⁵ سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، (الأردن: دار المعتر للنشر والتوزيع، 2019)، ص 96.

⁶ Committee, Basel; Basel Committee on Banking Supervision, Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements, (Basel: BIS, January 2014), p 14.

⁷ Ibid, 234.

⁸ Laurent pierandrei, Risk management gestion des risques en entreprise banque et assurance, (Paris: Dunod , 2015), p 234

⁹ Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools, (Basel: BIS, January 2013), p 8.

* قامت لجنة بازل في عام 2020 بتأجيل تطبيق إتفاقية بازل (3) حتى بداية عام 2023، وذلك في ظل المستجدات المتعلقة بتداعيات فيروس كورونا والمعروف بـ "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي.

¹⁰ بنك الجزائر، النظام 01-14 الصادر بـ 16 فيفري 2014 المتعلق بنسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، ص 1.

** وفقا للمادة 3 من للتعليمية رقم 05-2020 المؤرخة بتاريخ 06 أفريل 2020 الصادرة عن بنك الجزائر تم إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة أمان أو ما يعرف بمهام الحماية (2.5%)؛ المحددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وتسري أحكام هذه التعليمية ابتداء من أول مارس 2020 إلى غاية 30 سبتمبر 2020، ويأتي هذا الاجراء في ظل تبعات انتشار فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي وتأثيره على سائر القطاعات على المستوى المحلي.

¹¹ المرجع السابق، ص 9.

¹² Kieran Dent and Ben Westwood, Stress testing of banks: an introduction, Quarterly Bulletin, 2016 Q3, Bank of England's, p 133.

¹³ Basel Committee on Banking Supervision, Stress testing principles, Consultative Document (Basel: bis, december 2017), p 5.

¹⁴ الطاهر لطرش تقنيات البنوك، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 191.

¹⁵ Banque de développement locale, rapport annuel 2017, p 27.

¹⁶ Banque de développement locale, rapport annuel 2016, p 15.

¹⁷ Ibid.

¹⁸ سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 244.